المقتطف

الجزء الثالث من المجلد الرابع والثلاثين

١ مارس (اذار) سنة ١٩٠٩ — الموافق ٩ صفر سنة ١٣٢٧

مجلس المبعوثان والوزارة العثمانية

حدث في الشهر الماضي حادث كبير في الممالك العثمانية . اجتمع مجلس المبعوثان واسقط الوزارة اي اقنع على عدم الثقة بها وقبل جلالة السلطان ذلك واستدعى وزيراً آخر لتأليف وزارة اخرى ترضى بها الامة . وهي اول مرة استطت فيها الامة العثمانية وزارتها او اضطرت الوزارة ان تستعفي لانها رأت ان الامة غير راضية عنها

وقد رأينا في تفصيل ذلك في المقتطف فائدة تاريخية وبلسماً للجراح القديمة لا من حيث استعفاء كامل باشا فانهُ من افضل الوزراء العثمانيين ان لم يكن افضلهم بل من حيث اعطاء الامة حقوقها والرضوخ لارادتها

وتفصيل ذلك ان كامل باشا امر رضا باشا ناظر الحربية ان يرسل فرقاً من الجيش الذي في الاستانة الى يانيا لتسكين الهياج فيها فاحال الناظر الطلب الى هيئة اركان الحرب فرفضت ذلك بحجة ان لا حق للصدر الاعظم في تعيين صنف الفرق والجنود التي ترسل بل لهُ ان يطلب ارسال جنود وهيئة اركان الحرب تعينها فساء ذلك الصدر الاعظم وعزل رضا باشا ناظر الحربية من نظارته وعينهُ قومسيراً عالياً لمصر فرفض هذا التعيين وشكا امرهُ الى مجلس المبعوثان . وكان ناظر البحرية عارف باشا قد استعفى منذ خمسة عشر يوماً ورفض الصدر الاعظم قبول استعفائهِ فعاد وقبلهُ حينئذٍ وعيَّن حسني باشا بدلاً منهُ . ولما علم ما فعلهُ الصدر الاعظم استعفى حلمي باشا ناظر الداخلية وحسن فهمي باشا رئيس شورى الدولة ورفيق بك ناظر العدلية وبتروا استعفاءهم على ان عزل كامل باشا لناظري الحربية والبحرية مخالف لاصول الحكومات الدستورية

واجتمع مجلس المبعوثان يوم السبت في ١٣ فبراير وطلب من كامل باشا ان يحضر اليه ويجيب عن سبب عزله لناظر الحربية وناظر البحرية . وكانت بعض الجرائد قد اشاعت ان الصدر الاعظم عزل الناظرين لانهُ اكتشف مؤامرة تدبرها جمعية الاتحاد والترقي على خلع السلطان ولما خلع فيها ولكن جمعية الاتحاد والترقي كذَّبت خبر المؤامرة كل التكذيب وبيَّنت ان لا اساس لهُ . وافتتح احمد بك رضا جلسة مجلس المبعوثان الساعة الثانية عشرة وقرئ محضر الجلسة السابقة والاقتراحات وكلها تتعلق بسؤال الصدر الاعظم عن عزل ناظري الحربية والبحرية فأمر الرئيس كاتب السر ان يقرأ اعتذار الصدر الاعظم عن الحضور حينئذٍ وطلبهُ ان يؤجل حضورهُ الى جلسة يوم الاربعاء

فهاج المجلس وماج وقامت قيامة النوَّاب عليهِ الأ نواب الاحرار فانهم صوَّبوا طلبهُ قائلين ان القانون يبيح لهُ ذلك . ولكن الفريق الاكبر من النواب الحوا طالبين حضورهُ حينئذٍ وفسَّروا عزلهُ لناظري الحربية والبحرية بقولهم ان الصدر الاعظم يشاهد طوابير الجنود تتمرَّن حوالي بلدز فيرى انهُ لا يمكن العود الى الحالة القديمة ما دامت تلك الجنود هناك فسعى في ابعادها عن الاستانة ومرادهُ ان يعين للبحرية ناظرًا يوافقهُ على مرامهِ ويحبس الاسطول العثماني . فاذا حبس الاسطول وذهبت العساكر والجت ألسنة الجرائد بقانون المطبوعات الجديد سهل حل مجلس المبعوثان وارجاع الحكم السابق . فلما رأى رئيس المجلس الحاحهم طالبين حضور كامل باشا حالاً وايضاحهُ لما جرى قال انهُ سيبلغهُ ذلك تلفونيًّا وينتظر جوابهُ وتوقفت الجلسة ساعة ونصف ساعة ولما وصل جوابهُ عادت الجلسة الى الانعقاد وقال جوابهُ فاذا هو يقول فيهِ ان اعداد الاوراق اللازمة لذلك وبعض المهام السياسية يضطرهُ ان يؤجل الايضاح المطلوب الى يوم الاربعاء فلا يستطيع المجيء الى المجلس قبل ذلك اليوم

فزاد النواب حينئذٍ هياجًا ووقف اسمعيل حقي بك مبعوث بغداد وطلب الاقتراع على الثقة بالوزارة او بالصدر الاعظم فاقترع المجلس على اسمية طلبهِ فوافق عليهِ بمئة صوت وصوتين وباشروا الاقتراع على الثقة وكلَّم الصدر الاعظم حينئذٍ بالتلفون ان المجلس هائج ضدهُ وان الاغلبية عليهِ لامعهُ فارسل احد ياورانهِ الى الرئيس يقول اذا كان المجلس يرفض تأجيل الايضاح الى يوم الاربعاء فانا اقدم استعفائي وانشر ايضاحي على صفحات الصحف والقي كل تبعة في ذلك على المجلس

اما اعضاء المجلس فقابلوا قول الصدر الاعظم انهُ يستعفي بالتصفيق الشديد وأُكمل جمعُ الاصوات على الثقة بالوزارة فنال الصدر الاعظم ٨ اصوات من ٢٠٤ اي ان ١٩٦ مبعوثًا

صوّتوا ضدهُ. وزار رضا بك (رئيس مجلس المبعوثان) مساء يوم السبت سراي يلدز وعرض الامر على جلالة السلطان فاستطلعهُ جلالتهُ رأيهُ في هل يرضى المبعوثان بتعيين حسين حلمي باشا صدرًا اعظم فاجابهُ بالايجاب فاصدر جلالتهُ الامر باستدعائهِ اليهِ وناطَ بهِ تأليف الوزارة . اما شيخ الاسلام فاراد جلالتهُ ان يبقيهُ في منصبهِ لكنهُ اصرَّ على الاستعفاء فطلب جلالتهُ منهُ كشفًا باسماء الذين يصلح تعيينهم لهذا المنصب واختار سماحة ضياء الدين افندي شيخًا للاسلام

ونشرت جرائد الاستانة يوم الاثنين نص الخط الهمايوني بتعيين حسين حلمي باشا صدرًا اعظم وهذا تعريبهُ

وزيري صبر المعالي حسين حلمي باشا

بناء على انفصال كامل باشا بسبب الاحوال الحاضرة وبناء على صداقتكم واهليتكم عهدنا اليكم مسند الصدارة والى ضياء الدين افندي قاضي عسكر روملي مسند المشيخة وكلفناكم بانتخاب بقيَّة النظار وعرض اسمائهم علينا . وحيث ان الزم ما عندنا المحافظة على القانون الاساسي ودوام الامن والسلام في المملكة وعمرانها وسعادة رعايانا واستكمال اسباب الرفاهية فاقصى رغائبنا ان تصرفوا مساعيكم وغيرتكم في سبيل ذلك جعلكم الحق مظهرًا للتوفيقات الالهية

٢٢ محرم ١٣٢٧ عبد الحميد

وأرسل باش كاتب المابين التلغراف التالي الى مجلس المبعوثان

الى رئاسة مجلس المبعوثان الجليل

احيطكم علمًا انهُ قد عهد مقام الصدارة مع نظارة الداخلية الى حضرة حسين حلمي باشا ومقام المشيخة الى حضرة ضياء الدين افندي قاضي عسكر روملي كما عهد الى حضرة حسين حلمي باشا تأليف الوزارة الجديدة

فاجتمع حسين حلمي باشا بالرجال الذين اراد تأليف وزارته منهم وبعد بحث طويل تألفت الوزارة الجديدة هكذا

حسين حلمي باشا للصدارة والداخلية

ضياء الدين افندي للمشيخة الاسلامية

رفعت باشا (السفير في انكلترا) للخارجية

حسن فهمي باشا لرئاسة شورى الدولة

علي رضا باشا للحربية

رفعت باشا (ناظر الطرمخانة السابق) للحربية
ضيا باشا للمالية
رفيق بك للعدلية
عبد الرحمن باشا للمعارف
نوردنجيان افندي للنافعة
ماوروفوردانو افندي للمعادن والخراج
ضيا بك (مستشار الصدارة) للاوقاف بالنيابة

وعرضت اسماء النظار على السلطان وصدرت الارادة السنية بتعيينهم وتلوها بين يدي جلالته يوم الاثنين وحلفوا يمين الاخلاص

وارسل حزب الاتحاد والترقي الى جريدة التيمس تلغرافاً يقول فيه انهُ وان كان كامل باشا قد اضطرنا الى اسقاط وزارته بسبب افعاله المخالفة للدستور فنحن نرى من الواجب علينا ان نعلن الامة الانكليزية صريحاً ان الواجب على كل صدر اعظم يخلفهُ ان يتبع ويرقي سياستنا السريحة الحب والوداد لانكلترا طبقاً لمشيئة الامة العثمانية كلها ونحن واثقون مع ذلك أن صداقة انكلترا القديمة العهد الغنية الثمن لبلادنا لا ينظر فيها الى الافراد بل الى الامة العثمانية باسرها وواثقون ايضاً انهُ يمكن لحكومتنا ان تعتمد على ميل انكلترا اليها لكونها امة صديقة لها

وخلاصة ما جرى ان مجلس المبعوثان تسلّح بالدستور العثماني واسقط الوزارة سواء كانت تستحق ذلك او لا تستحقهُ فاستدعى جلالة السلطان رجلاً يرضى بهِ مجلس المبعوثان وكلفهُ تشكيل وزارة جديدة وقد تمّ كل ذلك طبقاً للقانون كأنهُ جرى في انكلترا اقدم البلدان في الجري على الحكم الدستوري وهذا ما تتمناهُ كل امة تريد ان يكون حكمها في يد نوابها

ثم ان الصدر الجديد اتى مجلس المبعوثان في ١٦ فبراير وخطب فيهِ خطبة وجيزة اعرب فيها عن خطة وزارتهِ وهي لا تختلف عن خطة الوزارة السالفة ومدارها بذل الهمة في توطيد دعائم الامن والعدل ونشر التعليم والاحتفاظ بصداقة الدول وحل المشاكل السياسية بالحكمة وحسن التدبير . وكل الذين يعرفون كامل باشا واصالة رأيهِ آمنون لتركهِ مقاليد الحكومة وهم آمنون ايضاً لان ناظر باشا لم يعين في هذه الوزارة وعسى ان يرى نخامة الصدر سبيلاً لضمهِ اليها